

Distr.
GENERAL

S/1997/198
5 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويستكمل هذا التقرير تسجيل التطورات التي حدثت في طاجيكستان والأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وكذلك أنشطة ممثلي الخاص في طاجيكستان، منذ تقديم تقريره المرحلي المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/56).

ثانيا - التطورات في طاجيكستان

٢ - إن الحالة في وادي كاراتيغين وقطاع تافيلدارا، التي وصفت بالهدوء المشوب بالتوتر وقت تقديم تقريره السابق، قد تحسنت بدرجة أكبر نتيجة للجهود المشتركة للممثلين الرفيعي المستوى الذين أوفدتهم الحكومة والمعارضة إلى المنطقة لضمان تنفيذ اتفاق خوسديه لوقف إطلاق النار. ورأس ممثلي الحكومة السيد أمير الكل عظيموف، أمين مجلس الأمن القومي، بينما رأس ممثلي المعارضة السيد دولت عصمان، رئيس أركان المعارضة الطاجيكية الموحدة. وقدمت اللجنة المشتركة وبعثة المراقبين الدعم لتلك الجهود. وظل وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة قائما بوجه عام.

٣ - وفي منتصف كانون الثاني/يناير، واستجابة لطلب كل من الحكومة والمعارضة نشر أفرقة إضافية في المنطقة، قامت بعثة المراقبين بعدد من الداوريات بين دوشانبي وغارم للتأكد من الضمانات الأمنية التي تلقتها من الطرفين بتوفير حرية التحرك دون عراقيل على ذلك الطريق. وعندما لم تصادف بعثة المراقبين أي عراقيل، شرعت في الإعداد للانتشار بصورة أولية في كومسومول آباد وكيلدارا في ٧ شباط/فبراير.

٤ - غير أن نفس الجماعة المسؤولة عن اختطاف ٢٣ شخصا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قامت في ٣ شباط/فبراير، بالقرب من أوبيغارم، باعتراض خمسة من أفراد بعثة المراقبين (ثلاثة مراقبين عسكريين، من النمسا وسويسرا وأوكرانيا، على التوالي، بالإضافة إلى طبيب سويسري، ومترجم شفوي طاجيكي) واحتجازهم كرهائن. وكان على رأس الجماعة باخروم صدروف، شقيق ريزفون زعيم الجماعة. ونقل الرهائن إلى معسكر في كالاينيف، على مسافة خمسة كيلومترات غرب أوبيغارم. وطالبت الجماعة بإعادة

رضوان صدروف من أفغانستان إلى طاجيكستان، ومعه عدد من مقاتليه. وكانت الجماعة قد طالبت بذلك بالفعل في كانون الأول/ديسمبر، غير أنه لم يُستجَب لطلبها.

٥ - وفي ٥ شباط/فبراير، احتجزت نفس الجماعة سبعة أشخاص إضافيين كرهائن: ممثلة للجنة الدولية للصليب الأحمر ومعها مترجمها الشفوي، وخمسة صحفيين، منهم ثلاثة من رعايا الاتحاد الروسي. وصباح اليوم التالي، احتجز أربعة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعهم مركباتهم، كرهائن في دوشانبي في وضوح النهار. وفي ٧ شباط/فبراير، احتجز وزير الأمن الطاجيكي، السيد سعيد أمير زوخوروف، كرهينة هو الآخر بينما كان يحاول التفاوض لإطلاق سراح الرهائن الآخرين.

٦ - واضطلعت حكومة طاجيكستان بالدور الرئيسي في الجهود المبذولة لحل أزمة الرهائن. وكان الرئيس رحمانوف، الذي شارك شخصيا في تلك الجهود، يتشاور بصورة وثيقة مع بعثة المراقبين ومع حكومة الاتحاد الروسي. وقام القائد الأفغاني أحمد شاه مسعود، الذي يسيطر على المنطقة التي يوجد فيها مقاتلو جماعة صدروف في شمال أفغانستان، بزيارة دوشانبي وتقديم مساعدة قيمة. وكان كل المشاركين متفهمين على أنه لا بد من إيلاء الأولوية العليا لعودة الرهائن سالمين، وعلى أن ذلك لا بد وأن يتم من خلال وسائل سلمية.

٧ - وفي ٧ شباط/فبراير، أطلق سراح مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومترجمها؛ وفي ١١ شباط/فبراير، أطلق سراح مراقب عسكري تابع لبعثة المراقبين نظرا لمرضه. وفي غضون ذلك، جئى برضوان صدروف إلى معسكر شقيقه لتأمين الإفراج عن الرهائن فورا، على أن يعود بعد ذلك إلى أفغانستان. غير أن شيئا من ذلك لم يحدث. فقد بقي رضوان مع شقيقه، وأكد من جديد طلب نقل مقاتليه من أفغانستان؛ وطالب على وجه التحديد بعودة ٤٠ مقاتلا منهم، يحمل كل منهم معدات لاثنين من المقاتلين. ولما كانت الاستجابة لهذا المطلب ستؤدي إلى تعزيز قوة جماعة قادرة بالفعل على عرقلة التحرك على الطريق الرئيسي بين دوشانبي وغارم، وحيث أن ذلك لم يكن يؤثر على الحكومة وحدها، وإنما على المعارضة أيضا، فإن الرئيس رحمانوف تشاور مع السيد عبد الله نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة. ووافق السيد نوري على أنه ليس أمام الحكومة من بديل سوى الاستجابة لمطلب جماعة صدروف، وأيد على الفور التصرف على هذا النحو.

٨ - ومع استمرار المفاوضات ووضع الترتيبات لنقل المقاتلين من أفغانستان، أفاد أحد الصحفيين المحتجزين من المعسكر في ١٣ شباط/فبراير أن أحد الرهائن، وهو مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة، قد لقي مصرعه رميا بالرصاص. واتضح فيما بعد عدم صحة هذا النبأ، الذي أذيع بحسن نية استنادا إلى الأحداث التي وقعت في المعسكر وإلى مزاعم الخاطفين.

٩ - وتم تجميع المقاتلين الأربعة في طالقان، في شمالي أفغانستان، بمساعدة القائد أحمد شاه مسعود غير أن الحكومة رغبت في نقل المقاتلين بدون أسلحتهم، وأثناء عملية نزع السلاح، نشب قتال

بالأسلحة النارية بين جماعة صدروف وقوات مسعود، وقع خلاله سبعة من رجال رضوان بين قتيل وجريح. ونُقل الباقون جوا إلى طاجيكستان.

١٠ - ووضعت طرائق مبادلة الرهائن بالمقاتلين من خلال اتصالات هاتفية بين باخروم صدروف والسيد فيتالي إغانتنكو، نائب رئيس وزراء الاتحاد الروسي. وبدءاً من ١٤ شباط/فبراير، أطلق سراح الرهائن على ثلاث مراحل؛ وأطلق سراح رهينتين في ١٤ شباط/فبراير، مع وصول مقاتلي صدروف من أفغانستان إلى أوبيغارم؛ وأطلق سراح خمسة رهائن في ١٦ شباط/فبراير، مع تسليمهم إلى معسكر باخروم صدروف؛ وأطلق سراح آخر ستة رهائن في ١٧ شباط/فبراير، بعد مفاوضات مطولة أخرى بين الرئيس رحمانوف وأعضاء الجماعة وكان الرهائن في حالة طيبة إلى حد معقول، رغم أنه كان واضحاً أنهم جميعاً قد مروا بتجربة مؤلمة، وأن بعضهم تعرض للضرب وإساءة المعاملة.

١١ - وعقب إطلاق سراح جميع الرهائن، أفيد أن قوات الحكومة والمعارضة قد هاجمت جماعة صدروف، غير أنه يبدو أن هجومها لم يسفر بعد عن نتيجة حاسمة. وفي غضون ذلك، وفي ١٨ شباط/فبراير، بعد يوم واحد من إطلاق سراح آخر الرهائن، أُغتيل في دوشانبي سبعة أشخاص، منهم خمسة من أصل روسي. وأبلغت بأن السلطات الطاجيكية ألقت القبض على خمسة أشخاص يشتبه، استناداً إلى الأدلة، في أنهم مسؤولون عن هذه الجرائم وغيرها من أعمال القتل. وبعد ذلك، تلقت بعثة المراقبين تحذيراً من مصدر موثوق به من أن ثمة عناصر في المعارضة الطاجيكية الموحدة قد تعتمد إلى احتجاز أفراد الأمم المتحدة كرهائن، كوسيلة لتأمين الإفراج عن أولئك الأشخاص الخمسة المقبوض عليهم.

١٢ - وفي ضوء هذه التطورات، أذنت في ٨ شباط/فبراير بوقف جميع أنشطة الأمم المتحدة في البلد، ونقل جميع أفراد الأمم المتحدة الموجودين في طاجيكستان على مرحلتين إلى أوزبكستان، باستثناء فريق صغير من بعثة المراقبين في دوشانبي ومكتب اتصال مدني في خوجاند. وتم أيضاً سحب موظف الاتصال الموجود في طالقان، نظراً لوجود أفراد من جماعة صدروف في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، تم بصورة مؤقتة خفض القوام العسكري لبعثة المراقبين من خلال عدم الاستعاضة عن المراقبين العسكريين الذين انتهت مدة خدمتهم. وفي بداية آذار/مارس، كان القوام الإجمالي لبعثة المراقبين يتألف من ٨٢ فرداً، منهم ٢٨ مراقباً عسكرياً من النمسا (٣)، وبنغلاديش (٢)، وبلغاريا (٣)، والدانمرك (٣)، والأردن (٣)، وبولندا (٢)، وسويسرا (٥)، وأوكرانيا (٣)، وأوروغواي (٤)، و ٥٤ موظفاً مدنياً، منهم ٢٠ موظفاً معينون دولياً. ولا يزال السيد جيرد ديتريتش ميريم ممثلاً خاصاً لي في طاجيكستان، كما يتولى الكولونيل يان أندرسن، من الدانمرك، منصب كبير المراقبين العسكريين بالنيابة منذ سفر اللواء حسن أباطة، من الأردن، عند انتهاء مدة خدمته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسيصل البريغادير جنرال بوليسلاف إيزيدورتشيك، من بولندا، إلى طاجيكستان قريباً لتولي منصب كبير المراقبين العسكريين وعند إعداد هذا التقرير، كان قد تم نقل ٢٢ مراقباً عسكرياً و ١٠ موظفين مدنيين إلى أوزبكستان.

ثالثا - عملية المفاوضات

١٣ - عقب جولة المحادثات بين الطاجيكيين في كانون الثاني/يناير (انظر S/1997/56)، واصل ممثلي الخاص اتصالاته مع الجانبين، وكذلك مع ممثلي البلدان المراقبة، في محاولة لسد الفجوات فيما يتعلق ببعض المسائل السياسية المعلقة، ولدفع الأعمال التحضيرية للجولة التالية من المحادثات المتعلقة بالمسائل العسكرية. وقد بدأت تلك الجولة في ٢٦ شباط/فبراير في موسكو، بدعوة من حكومة الاتحاد الروسي.

١٤ - ونتيجة للتقدم المحرز في المفاوضات في الأشهر الأخيرة، بدأ عدد من الجماعات الطاجيكية، التي لم تكن تشعر بأن الحكومة أو المعارضة الطاجيكية الموحدة تمثلها، تتصل ببعثة المراقبين للإعراب عن رغبتها في إشراكها في العملية السياسية. وسيرجع ذلك في المقام الأول إلى طرفي المحادثات بين الطاجيكيين، وإن كانت الأمم المتحدة قد شجعتهما على إشراك الجماعات ذات الصلة في المحادثات، سواء كأعضاء في وفديهما أو بصورة أخرى ما. وترى الأمم المتحدة أن الهدف من عملية المصالحة الوطنية هو تهيئة أوضاع تتمكن فيها جميع الأطراف الطاجيكية من المشاركة بحرية وعلى قدم المساواة. غير أن بعثة المراقبين تفيد أن ثمة جماعات مسلحة معينة تبدو معارضة لعملية المصالحة الوطنية برمتها.

١٥ - وقبل جولة محادثات موسكو، اجتمع الرئيس رحمانوف والسيد نوري يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير في مشهد، جمهورية إيران الإسلامية، لمعالجة المسائل المعلقة من جولة محادثات طهران. وتوصلا إلى اتفاق بشأن لجنة المصالحة الوطنية، وبشأن البروتوكول الإضافي المتعلق بتوزيع المناصب الحكومية الرفيعة، وأصدرا أيضا بلاغا مشتركا لشجب أعمال الإرهاب (S/1997/169، المرفقات الأولى إلى الثالث).

١٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، افتتح ممثلي الخاص جولة موسكو من المحادثات بين الطاجيكيين في حضور ممثلي البلدان والمنظمات المراقبة. ورأس وفد الحكومة وزير الخارجية طالبك نازاروف، ورأس وفد المعارضة الطاجيكية الموحدة السيد أكبر توراجونزوداه، النائب الأول لرئيس المعارضة الطاجيكية الموحدة. وقدم كلا الجانبين ورفقات عمل بشأن المسائل العسكرية، وهي إصلاح هياكل السلطة الحكومية (القوات المسلحة والشرطة والأمن)، ونزع سلاح قوات المعارضة الطاجيكية الموحدة وإعادة إدماجها في تلك الهياكل أو في الحياة المدنية. وبدأت المحادثات بطريقة عملية، وكان من الممكن رصد حلول وسط محتملة بشأن عدد من المسائل. غير أنه كان يخيم على المحادثات احتمال تعليقها من جانب وفد المعارضة الطاجيكية الموحدة بسبب قيام الحكومة بإلقاء القبض على خمسة من أعضاء المعارضة (انظر الفقرة ١١ أعلاه). وفي ٣ آذار/مارس، توقفت المحادثات لمدة يومين لإتاحة الفرصة لأحد أعضاء وفد المعارضة الطاجيكية الموحدة للسفر إلى دوشانبي وزيارة المحتجزين. كما سمحت الحكومة للجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة المراقبين بالوصول إلى المحتجزين.

رابعاً - الجوانب المالية

١٧ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٨/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مبلغاً إجماليه ٩٠٠ ٤٧٨ ٧ دولار لمواصلة بعثة المراقبين في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ومن ثم، فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، فإن تكلفة مواصلة البعثة تقدر بمبلغ إجماليه ٢٤٢ ٦٢٣ دولاراً في الشهر، بافتراض استمرار قوامها الحالي ومسؤولياتها القائمة.

١٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ تبلغ ١١٩ ٤٣٠ ٢ دولاراً، تمثل نحو ١٢ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة للبعثة. أما الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، فبلغت ١,٩ بليون دولار.

خامساً - ملاحظات

١٩ - إن الوثائق المتفق عليها في مشهد تضاف إلى قائمة متزايدة من الاتفاقات الجوهرية التي تم التوصل إليها في الشهرين ونصف الشهر المنصرمين، وهي بروتوكول خوسديه المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن تسوية الحالة العسكرية والسياسية في مناطق المواجهة؛ واتفاق وبروتوكول موسكو المؤرخان ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن إنشاء لجنة المصالحة الوطنية؛ وبروتوكول طهران المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ المتعلق باللاجئين. وتعد المحادثات بين الطاجيكيين في موسكو، رغم توقفها مؤقتاً، من بين العلامات الإيجابية الأخرى، وسأبقي المجلس على علم بمدى تقدمها. وهذه خطوات هامة على الطريق الصعب من النزاع المسلح إلى التنافس السياسي السلمي الطبيعي. ونتيجة لذلك، فإن عملية التفاوض، التي حركتها للأمم المشاركة الشخصية الحاسمة للرئيس رحمانوف والسيد نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة، قد اكتسبت زخماً قوياً. ولا زلت أؤمن بأن هذا الجهد يستحق دعماً قوياً من جانب المجتمع الدولي.

٢٠ - وفي الوقت ذاته، فإنني أشعر بانزعاج بالغ من التهديدات التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة وهم يحاولون تقديم هذا الدعم وسط مصاعب بالغة. فرغم أهمية الأهداف التي يعملون لتحقيقها، لا يمكنني أن أقرر بضمير مستريح أن يعودوا إلى العمل كالمعتاد، ما لم تتوفر تأكيدات معقولة بشأن سلامتهم. ولذلك، فقد قررت أنه طالما ظل الوضع في طاجيكستان في حالة سيولة، وطالما ظل الأفراد الدوليون يتعرضون للمخاطر بصفة خاصة، أن يستمر في الوقت الراهن تعليق أنشطة الأمم المتحدة في طاجيكستان، باستثناء وجود محدود لبعثة المراقبين. ويظل هذا القرار رهناً باستمرار رصد الحالة وإعادة تقييمها، وبقيام حكومة طاجيكستان بوضع تدابير أمنية جديدة أكثر صرامة.

٢١ - وفي هذه الظروف، أوصي أن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة المراقبين لمدة ثلاثة أشهر فحسب، حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على أساس أن أبلغ المجلس بأي تطورات ذات شأن.

٢٢ - واغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لحكومتى طاجيكستان والاتحاد الروسي وجميع الأطراف الأخرى التي شاركت في الجهود التي بذلت لتأمين إطلاق سراح الرهائن. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى البلدان التي تساهم بأفراد عسكريين في البعثة لدعمها الثابت، وكذلك إلى حكومتى سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لما قدمته من مساعدة سريعة وفعالة.

٢٣ - وأخيرا، أود الإشادة بممثلي الخاص وبالرجال والنساء الذين يعملون معه في بعثة المراقبين. فالطريقة التي تصرفوا بها خلال الفترة الأخيرة البالغة الصعوبة كانت مصدرا للرضا والاعتزاز بالنسبة للأمم المتحدة.
